الجمهورية التونسية
وزارة الصحة
الديوان

تونس ، في 8 - جوان 2012

منشـــــور عدد 39

إلى السيدات والسادة
المديرين العامين بالإدارة المركزية
والرؤساء المديرين العامين للمنشآت العمومية والمديرين العامين للمؤسسات العمومية للصحة والمديرين الجهويين للصحة

الموضوع : حول مزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية

سعيا لمزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية التابعة لوزارة الصحة والمؤسسات والمنشآت التابعة لها بما يضمن حسن استعمال هذه التجهيزات في الإطار القانوني المعمول به والشفافية المطلوبة، يجدر العمل على احترام دورية المراقبة الفنية لوسائل النقل واعتماد وجوبية الكشف الفني الوقائي لحالة السيارات الإدارية مع إرساء نظام مراقبة يمكن من متابعة استهلاك المحروقات بهدف تشخيص وتفادي أسباب الاستهلاك المشط.

كما يتعين استعمال السيارات العمومية بكل أصنافها، السيارات الوظيفية وسيارات المصلحة المرخص في استعمالها بصفة ثانوية لغايات شخصية والسيارات الإدارية طبقا للتراتيب الجاري بها العمل من حيث التراخيص والبطاقات ومقتطعات البنزين المسندة.

أمّا في ما يخص سيارات المصلحة فإن استعمالها ينحصر لغايات العمل دون سواها وخلال التوقيت الإداري في ماعدا الحالات الاستثنائية والتي تستوجب ترخيصا خاصا من رئيس الإدارة.

ويتعين في نفس الإطار الحرص على مسك الوثائق القانونية للسيارات الإدارية وتدوين جميع المعطيات بها (دفتر السيارة والإذن بمأمورية).

ونظرا لما يستوجبه أسطول السيارات من متابعة فإن الإدارات المعنية مطالبة بإعلام المصالح المختصة بالوزارة بكل الأحداث الطارئة التي تجد على السيارات والعربات الإدارية (حوادث مرور وسرقة واحتراق ...).

هذا واعتبارا لما يكتسبه موضوع التصرف السليم في أسطول السيارات الإدارية من أهمية فإني أدعو كافة المسؤولين للسهر على تطبيق مقتضيات هذا المنشور وكل المناشير ذات العلاقة.

والســـــــلام